

# أوراق كارنيغي

نبذ العنف وتبني  
الاعتدال؛  
نهج المراجعة  
في الجماعة الإسلامية  
وجماعة الجهاد  
في مصر

عمرو حمزاوي  
وسارة غريبوسكي

---

«المفاهيم الإسلامية نفسها  
التي استُخدمت لتبرير  
العنف أُعيد تعريفها لإقرار  
النشاط الاجتماعي والسياسي  
اللاعنف والحث عليه.»

---

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 20 نيسان/أبريل 2010

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

© 2010 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي  
قسم المنشورات  
1779 شارع ماساشوستس، NW  
واشنطن، العاصمة 20036  
هاتف: 202-483-7600  
فاكس: 202-483-1840  
www.CarnegieEndowment.org

أولاً العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط  
برج العازارية، الطابق الخامس  
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير  
وسط بيروت التجاري  
بيروت، لبنان  
تلفون: 9611991491  
فاكس: 9611991591  
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح  
www.carnegie-mec.org  
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة، لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:  
pubs@CarnegieEndowment.org

## أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى . تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها . نرحب بتعليقات القراء . يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر الموقع الإلكتروني:

[www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)

## المؤلفان

**عمرو حمزاوي:** أستاذ علوم سياسية مصري بارز، سبق له أن درّس في جامعة القاهرة والجامعة الحرّة في برلين، وهو حالياً مدير الأبحاث وباحث أول في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت . يتميّر حمزاوي بمعرفته العميقة في الحياة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وخبرة محدّدة بعملية الإصلاح في المنطقة . أحدث مؤلفاته كتاب بعنوان، *معرض التعددية وحدودها: واقع القوى السياسية في العالم العربي* *Getting to Pluralism: Political Actors in the Arab World*، شارك في تحريره مع مارينا أوتاوي، ونشر في أيلول/سبتمبر 2009 .

**سارة غريبوسكي،** باحثة مساعدة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط .

يُعرّب الكاتبان عن امتنانهما لأندرو كلارك، الباحث المتدرب في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للمساعدة التي قدّمها في هذا البحث .

## المحتويات

3	موجز
	فشل تغيير المجتمع والسياسة
4	تبييئ نهج المراجعة الجهادية
	أفكار نهج المراجعة وآراؤه
7	حول المجتمع والدولة والسياسة
8	المجتمع
11	الدولة
13	السياسات
	تفسير أوجه التباين بين مراجعات
16	الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد
17	تأثيرات نهج المراجعة
18	ملاحظات

## موجز

إن اعتراف الحركات الجهادية الرئيسية في مصر بأن العنف فشل في إحداث تغيير سياسي، وبأنه في الواقع كان ضاراً، دفع بهذه الحركات إلى تغيير مسارها بشكل لافت.

بعد سنوات من المواجهة العنيفة مع النظام والمجتمع في مصر، وبعد الهزيمة على يد قوات الأمن، تقبّلت الجماعة الإسلامية ولاحقاً شرائح من جماعة الجهاد فشلها في إحداث تغيير جذري في المجتمع والسياسة، وفي الوقت نفسه إدراك الضرر الذي أوقعته أنشطتها العنيفة – التي كانت تُبرّر في السابق باستخدام المفاهيم الدينية – بالمسلمين وغير المسلمين على حدّ سواء. هذه التطوّرات أدّت إلى بروز نهج مُراجعة جهادي ينبذ العنف ويعيد تحديد المواقف تجاه الدولة والسياسة والمجتمع. المفاهيم الإسلامية نفسها التي استُخدمت لتبرير العنف أُعيد تعريفها لإقرار النشاط الاجتماعي والسياسي اللاعنفي والحثّ عليه.

ثمة عوامل متنوّعة تمنع الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد من التطبيق الكامل لهذه الآراء المُقوّمة، مثل رفض النظام المصري السماح لأعضاء أيّ من الجماعتين بالاندماج من جديد في النسيج السياسي والاجتماعي للبلاد، والتحدّي الواضح الذي تواجهه جماعة الجهاد في نشر الأفكار التي تمّت مراجعتها في حركتها المشتتة التي لاتزال تتغاضى عن العنف إلى حدّ كبير. إلا أن نهج المراجعة الجهادية، دفع المجموعتين إلى التخلّي عن العنف وحوّل الطيف الإسلامي في مصر نحو الاعتدال.

## فشل تغيير المجتمع والسياسة

### تبني نهج المراجعة الجهادية

منذ السبعينيات، سيطرت مجموعتان رئيستتان من القوى الفاعلة على طيف المعارضة الإسلامية في مصر: الإخوان المسلمون وجماعات جهادية متنوعة، في مقدمها الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد. فطوال العقود الأربعة المنصرمة، التزمت جماعة الإخوان المسلمين النشاط الاجتماعي السلمي اللاعنفي والمشاركة السياسية في بيئة مصر شبه السلطوية.<sup>(1)</sup> وعلى الرغم من غموضها في الماضي في ما يتعلق باستخدام العنف لأغراض سياسية وتشكيلها الجناح شبه العسكري خلال الأربعينيات والخمسينيات، فإن جماعة الإخوان المسلمين نبذت بوضوح العنف الذي تعتبره انتهاكاً لتعاليم الدين الإسلامي المستقيمة، وطوّرت اعتقاداً راسخاً بقيمة الجهود التدريجية والسلمية لإصلاح المجتمع والسياسة وفقاً لشرعية الإسلام.

والحال أنه لا النتائج الضعيفة للمشاركة في الحياة السياسية، ولا القمع المنهجي الذي مارسه النظام (على سبيل المثال، الاعتقالات، والمحاكمات المتكررة لقادة جماعة الإخوان المسلمين ونشطاءها، والتلاعب ضد مرشحيها في الانتخابات، والحد من النشاط الاجتماعي والسياسي للحركة من خلال مزيج من التدابير القانونية والتدخل الحكومي المباشر) أبعد جماعة الإخوان عن التزامها بالنشاط اللاعنفي والمشاركة السلمية. وعلى الرغم من أن بعض الأصوات داخل جماعة الإخوان دعت مؤخراً إلى مقاطعة مؤقتة للمشاركة في البرلمان إلى أن تتحسن البيئة السياسية شبه السلطوية في مصر، غير أن التزام الحركة بالنشاط اللاعنفي لم يتغير.

وقد مثلت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد نموذجاً مضاداً لجماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها في السبعينيات. وحتى التسعينيات، تمحور النشاط الديني والاجتماعي لهاتين الجماعتين حول الاستعداد لاستخدام العنف لأغراض سياسية. وقد رفضت الجماعتان الإيديولوجية الإصلاحية لجماعة الإخوان المسلمين، واتهمتاها بأنها أصبحت حركة معارضة مُدَجَّنةً محكومةً بأن تظل ضعيفة طالما أنها تشارك في الحياة السياسية. واختار الجهاديون أن يجربوا تغيير المجتمع والسياسة بشكل جذري من خلال إلغاء النظام القائم (الذي نعتوه بالكافر)، والاستيلاء على السلطة عن طريق العنف. بالنسبة إليهم، بدا أن هذا هو السبيل الوحيد الناجع (لإعادة) تأسيس «دولة ومجتمع إسلاميين حقيقيين». وبعد أن اغتالت جماعة الجهاد الرئيس أنور السادات في العام 1981، دخلت الجماعتان مرحلة مواجهة عنيفة مع أجهزة الأمن التابعة للدولة استمرت طيلة الثمانينيات ومعظم سنوات التسعينيات. وقد بدأت أجهزة الأمن تحقق النصر في المواجهة الدامية مع الجهاديين في النصف الثاني من التسعينيات، حيث قُتل العشرات من الجهاديين وسُجِنوا، أو أُجبروا على مغادرة البلاد. وعلى الرغم من فترة وجيزة من التحرر الليبرالي السياسي بين العامين 1976 و1990،

تحوّلت مصر مرةً أخرى إلى دولة بوليسية تحكمها قوانين الطوارئ والمراسيم الرئاسية. بحلول نهاية التسعينيات، بدأ الانتصار الذي حقّته قوات الأمن على الجهاديين حتمياً، وفشلت، بشكل واضح، المحاولات الجهادية لتغيير المجتمع والسياسة عن طريق العنف. هذه الوقائع المتشابكة ساهمت في تمهيد الطريق لإجراء تغييرات رئيسة قُدِّر لها أن تشكّل السياسة المصرية في السنوات الأخيرة. فانتصار القوى الأمنية مكنّ النظام الحاكم للرئيس حسني مبارك من تحويل اهتمامه، في ظلّ تزايد الضغوط الداخلية، نحو تنفيذ إصلاحات سياسية طفيفة ترمي إلى إعادة ضخّ التحرّر الليبرالي إلى السياسة المصرية. هذه الإصلاحات السياسية، التي نُفِذت أساساً بين العامين 2002 و2007، لم تخفّف من هيمنة النظام ولم تعزّز المعارضة الضعيفة، لكنها وفّرت قدراً أكبر من التعددية والتنافسية في الحياة السياسية المصرية. وقد استغلّت جماعة الإخوان المسلمين هذا الانفتاح السياسي الجزئي لتلمّس طريقها لتمثيل ذي معنى في البرلمان ابتداءً من العام 2000، بعد عقد من الإقصاء التام.<sup>(2)</sup>

كما استعادت جماعة الإخوان قدراً من شهرتها السياسية والاجتماعية السابقة داخل الطيف الإسلامي في مصر. وفي ضوء فشل العنف الجهادي والتطرّف في تغيير المجتمع والسياسة، أثبت الفكر الإصلاحي والالتزام بالنضال السلمي لجماعة الإخوان المسلمين، الذي شوّهت سمعته الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في الماضي باعتباره غير فعّال وضعيفاً، أنهما وسيلة الإسلاميين الناجعة الوحيدة للانخراط في الأنشطة الدينية والاجتماعية والسياسية في مصر. ولكن جماعة الإخوان، التي أصبحت إيديولوجيتها ونشاطها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع والسياسة المصريين، استعادت مكانتها بصفتها الممثل الرئيس للإسلام السياسي المعارض. أما بالنسبة إلى الجماعة الإسلامية والجهاد، فإن فشلها في تغيير المجتمع والسياسة عبر العنف أدّى إلى عملية نقد ذاتي ومراجعة، شكّكت الجماعتان في سياقها في أركان إيديولوجياتهما ونشاطهما، بما في ذلك التبرير الديني للعنف، والمفهوم الراديكالي للمجتمع والسياسة.

بيد أن نهج المراجعة من جانب الجهاديين المصريين لم يكن فقط نتاج هزيمة حاسمة على يد أجهزة أمن الدولة. فبحلول النصف الثاني من التسعينيات، كانت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد تكافحان من أجل التغلّب على القيادة الراكدة والعجز المتزايد عن اجتذاب أنصار من الشباب. تنظيمياً، كانت الجماعتان معاً في مرحلة من الانحدار اللولبي.<sup>(3)</sup> فقد تضرّرت جاذبية الإيديولوجية الجهادية المتطرّفة كثيراً من جرّاء المواجهة العنيفة مع الدولة والمعاناة التي ألحقها هذا الصراع بالمجتمع المصري. وتحوّلت شرائح من المصريين من ذوي الدوافع الدينية بعيداً عن النزعة الجهادية، إما لإعادة اكتشاف قيمة النشاط اللاعنفي لجماعة الإخوان، وإما للانفتاح على أشكال جديدة من أنشطة المجتمع المدني القائمة على أساس ديني، مثل توفير الخدمات الاجتماعية للفقراء، وإحياء الوقف، والوعظ في أوساط الشباب المصري.

في حالة الجماعة الإسلامية، بلغت المراجعة، التي أدارها قادة مسجونون بدءاً من العام 1997، ذروتها في تخلي الجماعة التام عن العنف في العام 2002، وفي التزام النضال السلمي من خلال قبول شرعية الدولة والنظام الحاكم.<sup>(4)</sup> وفي حالة جماعة الجهاد، فإن المراجعة المتأخرة، التي انتشرت مرة أخرى في صفوف السجناء، ألهمت شرائح في الجماعة مؤخراً للسير على الطريق نفسه المؤدي إلى نبيذ العنف، وتغيير تصوّرهم للمجتمع والسياسة. وفي العام 2007، أصدر سيد إمام الشريف، أحد منظري تنظيم الجهاد البارزين، من السجن وثيقة المراجعة الخاصة به، التي تمت مناقشتها على نطاق واسع، وهي بعنوان «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم».<sup>(5)</sup> في هذه الوثيقة، ينزع الشريف الشرعية عن استخدام العنف في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، ويحظر التمرد المسلح ضدّ الحكام المسلمين. وعلى عكس الجماعة الإسلامية، ظلّ التنازع على المراجعة داخل جماعة الجهاد قائماً، وبالتالي حظيت وثيقة الشريف بالإدانة والإشادة في آن.

المثير هنا هو أن مراجعات الجماعة الإسلامية وشرائح من جماعة الجهاد لم تتوقف عند نبيذ استخدام العنف ونزع الشرعية عنه، بل طوّرت، ولو بطرق مختلفة، عدداً من الأفكار الجديدة والآراء التي تتمحور حول النشاط الجهادي اللاعنفي. وقبل الخوض في تحليل مفصل لهذه الأفكار والآراء، التي تتعلق بكيفية فهم المجتمع والدولة والسياسة في المقام الأول، ثمة ملاحظات ثلاث تساعد على تبييض المراجعات الجهادية.

الملاحظة الأولى: على الرغم من أنّ الكثير من أصوات نهج المراجعة البارزة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد كانوا أو لازالوا مسجونين في مصر، إلا أن ذلك لأقلّ من صدقيّة نبيذهم العنف أو دحضهم التطرف كوسيلة لتغيير المجتمع والسياسة. صحيح أن العديد من هؤلاء القادة من دعاة نهج المراجعة دخلوا في حوار مع قوى الأمن، وتبادل بعضهم الأفكار مع علماء الدين والمثقفين المقربين من النظام المصري، إلا أنّ أفكارهم وآراءهم الجديدة تطوّرت بشكل حقيقي ولا يمكن أن تُختزل بتفسيرات مغالية في التبسيط، أو بالنزعة التأميرية والابتزازية. وفقاً لكمال حبيب، وهو زعيم سابق لتنظيم الجهاد، إن مراجعات الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد أعقبت سنوات عدة من المناقشة المُستفيضة ومحاولات متعدّدة لإطلاق مبادراتها لنبيذ العنف.<sup>(6)</sup> ويخلص حبيب إلى أن المراجعات الجهادية لم تكن ثمرة للإكراه، ولا بطاقة مجانية «للخروج من السجن».<sup>(7)</sup> فقد أكدت الجماعة الإسلامية التزامها بنبيذ العنف منذ العام 1997. وعلى الرغم من أن جماعة الجهاد انقسمت في ما يتعلق بنبيذ العنف، إلا أنها امتنعت عن القيام بأنشطة عنيفة في مصر طوال السنوات العشر الماضية.

الملاحظة الثانية: على الرغم من أنّ الجهاديين تحدّوا تاريخياً هيمنة جماعة الإخوان المسلمين داخل الطيف الإسلامي، وأدانوا إيديولوجيتها الإصلاحية، إلا أنه من الواضح أن المراجعات الجهادية استلهمت، دينياً وسياسياً، من جماعة الإخوان. فالعديد من أفكار الجهاديين وآرائهم المنقّحة حول

المجتمع والسياسة والدولة، والعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين مُستوحاة بشكل ملحوظ من إيديولوجية جماعة الإخوان وخطابها المعاصرين.

الملاحظة الثالثة: على الرغم من أنّ الجماعة الإسلامية والشرائح المؤيِّدة للمراجعة من جماعة الجهاد أكّدت التزامها باللاعنف، إلا أن التزامها بالمشاركة السلمية في المجتمع والسياسة المصرية لم يتمّ التحقق من صحته بعد. فالعنصر الأكثر فاعليّةً من المراجعة الجهادية ظلّ بلاغياً، إذ تمّ التعبير عنه في التصريحات ولم يتحوّل إلى أفعال. وثمة عوامل عدة تساعد على تفسير النقص الحالي في النشاط الجهادي اللاعنف. فعلى الرغم من أن النظام الحاكم في مصر قد رحّب بنبذ العنف - وشجّعهُ - إلا أنه ظلّ متردداً في السماح للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد أو في التسهيل لهما لدخول حيّز النشاط اللاعنف الديني والاجتماعي والسياسي. لابل هو، في الواقع، عاملٌ نهج المراجعة بروحية أمنية، مركزاً بشكل حصري تقريباً على ضمان ألا تلجأ الجماعتان إلى العنف مرةً أخرى، ومتجاهلاً الحاجة إلى دمج قادتهما وناشطيهما اجتماعياً وسياسياً.<sup>(8)</sup> علاوة على ذلك، تمّ إضعاف القوة التنظيمية وجمهور أنصار الجماعتين أثناء مواجهتهما العنيفة مع الدولة، ولم يتمكّن أيّ منهما من استعادة مصادر القوة هذه. وبالمثل، تمّ الإفراج عن قادة ممّن قاموا بالمراجعة من السجن المصرية، لكن لم يُسمح لهم بإعادة تنظيم أنفسهم أو الانضمام إلى الشبكات والتنظيمات الإسلامية القائمة. وهذا النقص في التنظيم منع الجهاديين من دعاة المراجعة من الانخراط بنشاط في المجتمع والسياسة المصريين.

## أفكار نهج المراجعة وآراؤه

### حول المجتمع والدولة والسياسة

بدأت المراجعات الجهادية أساساً بوصفها اعترافاً بأن العنف والتطرّف فشلا في تغيير المجتمع والسياسة المصريين. وابتداءً من الفترة الممتدة ما بين العامين 1997 و1999،<sup>(9)</sup> دشّن قادة الجماعة الإسلامية القابعون في السجن عملية نقد ذاتي، وخاضوا حوار مع علماء الدين المعتدلين والمتقفين. وقد شدّد أنصار نهج المراجعة على أهمية مراجعة الذات التي من شأنها أن تتيح للجماعة فرصة التفكير ملياً في أخطاء الماضي، والنأي بنفسها عنها، وتصحيح مسار الجهاد.<sup>(10)</sup> ورأوا ضرورةً لوقف الأضرار التي ألحقها استخدام العنف بالمسلمين وغير المسلمين، والمجتمع المصري، والجماعة نفسها (وتصحيح هذه الأضرار إذا أمكن).<sup>(11)</sup> وبعد ذلك بسنوات، خضع مُنظر الجهاد، سيد إمام الشريف، إلى العملية نفسها، وكان على تماس، هذه المرة في السجن، مع تفكير المراجعة الخاص بالجماعة الإسلامية. وهو كثر مبرراتها بالتراجع لإلقاء نظرة ناقدة على النشاط الجهادي وأين يقف المسلمون بعد سنوات من تكبّد تكاليف العنف والتطرّف.<sup>(12)</sup>



ولكن التجريبتين أسفرتا عن تحوّل ملحوظ: فقد أصدرت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد وثائق تُتّحّ بشكل ملحوظ الأسسَ الإيديولوجية والدينية التي كانتا تشبّثتا بها كأساس لتبرير استخدام العنف. فقد تمّ تلطيف مفاهيم التكفير (اتهام المسلمين الآخرين بالكفر)، والحسبة (واجب المسلمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وحتى الجهاد نفسه، وأعيد تعريفها وفقاً لاتجاهات لاعنفية، علماً أنّ هذه المفاهيم كانت قد فُهِمَت كُلُّها في السابق بطريقة تُجيز العنف. وفي الواقع، يدعي قادة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد أنه على مدى عقود - وتحديدًا منذ سنوات الستينيات التي شهدت إعدام مفكر جماعة الإخوان سيد قطب، والنزوع اللاحق إلى التطرّف في الطيف الإسلامي في مصر<sup>(13)</sup> - أضرّت التفسيرات الضالّة لهذه المبادئ بقوة الإيديولوجيا الجهادية وبما تدّعيه من تماسك داخلي.<sup>(14)</sup> وفي وثائق المراجعة، تمّ التأكيد على أن التطرّف مخالف لتعاليم الإسلام الصحيحة، وأن النشاط الجهادي العنيف محظور باعتباره مضرّاً بمصالح الأفراد المسلمين كما المجتمع المسلم.<sup>(15)</sup>

ويشير دعاة المراجعة من قادة الجماعة الإسلامية إلى أسباب عدة للتطرّف الجهادي، أبرزها القراءة التبسيطية للنصوص الدينية التي تبالغ في أهمية المحظورات والقيود المفروضة في الإسلام، وسوء فهم لحقائق الدين والمجتمع والسياسة.<sup>(16)</sup> هكذا، وفي سياق بحثهم عن مجتمع إسلامي مثالي، انحرف الجهاديون العنيفون عن طريق الإسلام الحقيقي<sup>(17)</sup> الذي لا يتوخّى إلا الإصلاح التدريجي والنشاط السلمي لتغيير المجتمع والسياسة.<sup>(18)</sup> لذلك، يصرّ القادة من دعاة المراجعة على المبادرات السلمية لتصحيح بيئة الخوف التي خلقها الجهاديون.<sup>(19)</sup>

## المجتمع

بوصفه واحداً من المفاهيم المحوريّة للمراجعة الجهادية، تطرح الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد تحليلاً عقلياً في وثائقهما يزن الفوائد والنتائج المترتبة على الأنشطة الجهادية بالنسبة إلى الأفراد والمجتمعات. في أساس هذا التحليل للمضار والمنافع ثمة مفهومان اثنان: استعداد جهادي متأخّر للتمييز ما بين المقاصد الأساسية والثانوية للأمة الإسلامية (المجتمع الإسلامي العالمي) والأفراد المسلمين، وواجب الجهاديين الناجم عن ذلك في إعطاء الأولوية إلى الأول على التالي. وعلى غرار التفسيرات الدينية التقليدية، تحدّد وثائق المراجعة الجهادية حماية دين وروح وعقل وأسرة ورخاء كلّ مسلم باعتبارها مقاصد جوهرية.<sup>(20)</sup> أما المقاصد الثانوية، فتشمل المحافظة على مستويات عالية من الأخلاق الدينية، وتطبيق الشريعة في جميع مشارب الحياة، وأسلمة السياسات العامة والقرارات الرسمية.<sup>(21)</sup> ولذلك، فإن أصوات المراجعة الجهادية أوضحت أن محاولات الحفاظ على مستويات عالية من الأخلاق ينبغي ألا تتمّ على حساب أرواح المسلمين، وأن المواجهات مع الأنظمة الحاكمة التي لا تُطبّق الشريعة لا ينبغي أن تأتي على حساب المصلحة الأساسية لحماية سلام الأمة

وازدهارها.

يتجلى تحليل الأكلاف والمنافع الجهادي بوضوح في إعادة تحديد قادة المراجعة لمعايير القيام بالجهاد. ففي وثائق المراجعة الخاصة بها، تعترف الجماعة الإسلامية بأنها سلكت طريق الجهاد العنيف لسنوات كفاية وليس كوسيلة، وفشلت في أن تأخذ في الاعتبار الحصيلة المدمرة التي كان يفرضها هدفها المستقيم ظاهرياً على المجتمع المصري. ويقوم فهم الجماعة الإسلامية المنقح للجهاد على مبدأ أن سفك الدماء باسم الإسلام محظورٌ مالم يكن الجهاد العنيف مساعداً على حماية وتعزيز الإسلام والأمة بما لا يدع مجالاً للشك، وبأقل تكلفة ممكنة.<sup>(22)</sup>

ويحدّد سيد إمام الشريف، من جماعة الجهاد، في وثيقة المراجعة الخاصة به، شروطاً مسبقةً محدّدة، فرديةً وجماعيةً، لخوض الجهاد العنيف، إلى درجة أنه يحرمه عملياً. ويؤكد الشريف أن الأفراد المسلمين ممنوعون من اللجوء إلى الجهاد العنيف إذا ما فعلوا ذلك ضدّ رغبة آبائهم، وإذا كانوا مدينين لشخص ما، أو إذا كانت الأنشطة ذات الصلة تشكل خطراً على حياة الجهادي أو أسرته.<sup>(23)</sup> وعلى الصعيد الجماعي، يدمج الشريف مفهوم القدرة في شروطه المسبقة المنقحة للجوء إلى الجهاد العنيف: إذا لم يكن الجهاديون يمتلكون قوةً مماثلةً لقوة أعدائهم (سواء أكانوا حكماً في بلاد المسلمين لا يحكمون طبقاً لتعاليم الإسلام، أو كانوا قوى أجنبية تحتلّ بلداناً إسلامية)، فهم ممنوعون من القيام بذلك.<sup>(24)</sup> علاوة على ذلك، يصبح الجهاد غير شرعي إذا لم يكن المسلمون يمتلكون الوسائل المادية الكافية - المالية أو غيرها - للقيام به على نحو ناجح، أو إذا ماتمّ تنفيذ الجهاد عبر مخالقات، كقتل المدنيين الأبرياء أو السرقة.<sup>(25)</sup>

وباتباعها مسار الاعتدال نفسه، تفرض المراجعة الجهادية قيوداً على ممارسة التكفير والحسبة. ومعروف أنه، قبل نبذ العنف، برّرت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد عدداً لا يُحصى من أعمال العنف ضدّ المسلمين وغير المسلمين من المدنيين في مصر، عن طريق الحكم على أولئك الأشخاص بأنهم كفّار، وفقاً لفهم متطرّف لمايشكل الإسلام الحقيقي. وفي وثائق المراجعة، ممارسة التكفير هذه محظورة بصفاتها نوعاً من الشرّ الذي ينفي العدالة، ويؤدّي إلى الفتنة داخل المجتمع الإسلامي، ويُعطّل السلم الاجتماعي ما بين المسلمين وغير المسلمين من المدنيين (أهل الكتاب، أي المسيحيين واليهود في المقام الأول)، وبالتالي يغلق الباب أمام أيّ حل توفيقى بناءً ما بين مختلف فئات المجتمع.<sup>(26)</sup> وعبر التراجع عن ممارسة التكفير بالنسبة إلى بني جلدته المسلمين، يجدّد نهج المراجعة الجهادي النصّ على أن إيمان الشخص مسألة خاصة لا يعرفها إلا الله، ولا يمكن أن يقرّرها السلوك الخارجي. ولا يمتلك الأفراد المسلمون سلطةً دينيةً للحكم على الآخرين بوصفهم كفّاراً.<sup>(27)</sup> فالالتهام الخطير بالتكفير يوجّهه فقط علماء دين مؤهلين، في الظروف القصوى ووفقاً للقوانين الملزمة لمجتمع بعينه. وحتى قبل النظر في معاقبة أولئك الذين حكم عليهم بأنهم كفّار، فإنهم يجب أن يُعطوا الفرصة الكافية كي يفهموا تعاليم الإسلام ويعودوا إلى حظيرة الإيمان.<sup>(28)</sup> وتصل هذه

القيود إلى حدّ كونها حظراً فعلياً لتكفير المسلمين.

في الوقت نفسه، أُعيد تعريف مفهوم الحسبة أيضاً في المراجعات الجهادية لتبرير التخلّي عن العنف والشروع في عملية التحوّل نحو الاعتدال داخل الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد. فالجهاديون أساءوا لفترة طويلة استخدام الحسبة التي تُفسّر في التعاليم الإسلامية التقليدية على أنها وسيلة لحماية المجتمعات المسلمة من الداخل. لقد حاولت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الاضطلاع بدور شرطة الآداب في مصر، واعتبرت أنهما مؤهلتان لتحديد أفعال الشرّ وتصحيحها في إطار نظام العدالة الخاص بهما. وفي عقدي الثمانينيات والتسعينيات، مارست الجماعتان مفهوم الحسبة وفقاً لفهمهما المطلق لمبدأي الصواب والخطأ، وحاولتا أن تعاقبا بعنف أولئك الذين اعتبرت أنهم يَعتدون على الإسلام. وشملت أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعتان هجمات على النساء السافرات، واعتداءات على الفنّانين والأماكن الفنية، وتحطيم أجهزة التلفزيون، وتدمير محلات بيع أشرطة الفيديو أو تأجيرها، وتخريب أماكن الدعارة أو تعاطي المشروبات الكحولية وتدميرها، وإنزال العقاب البدني بالذين يشربون الكحول، ويصلّون بطريقة غير مقبولة بالنسبة إلى الجهاديين، أو ينتهكون مدوّنتهما الأخلاقية الصارمة.<sup>(29)</sup>

في وثائق المراجعة، يُصحّح الجهاديون ما أصبح سوء تفسير فظيع للحسبة مسؤول عن العنف والتوترات الاجتماعية في مصر. وتعيد وثائق المراجعة، أولاً وقبل كل شيء، تعريف الحسبة وفقاً إلى اتجاهات لاعنفية: واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعني تصحيح الأخطاء بالوسائل السلمية مثل الدعوة، وتقديم المشورة والنصيحة - وفي حالات نادرة - تذكير المسلمين بعقاب الله.<sup>(30)</sup> وعلى غرار التكفير، يجب أن تفوّض ممارسة الحسبة إلى السلطات المختصّة، وهي، في هذه الحالة، الدولة المصرية. وكما الحال مع المفهوم المنقّح للجهاد، يجب أن تسبق شروطاً محدّدة وتحليل للمنافع والأكلاف اتخاذ قرار من قبل أحد المسلمين باللجوء إلى الحسبة: إذ يجب أن يكون الفرد قادراً بلا شك على التمسك بالتعاليم الإسلامية من دون إلحاق الأذى بنفسه أو عائلته، ومن دون المخاطرة بحدوث طفرة في الخوف والإثارة، أو المزيد من العنف داخل المجتمع الإسلامي.<sup>(31)</sup>

إن إعادة تعريف مفاهيم الجهاد والتكفير والحسبة نظراً إلى الاقتناع بضرورة إيجاد سبل لتجاوز استخدام العنف، سمحت للجماعة الإسلامية، وإلى حدّ أقلّ لشرائح تؤمن بالمراجعة من جماعة الجهاد، بالبداية في إصلاح علاقاتهم المجتمعية. وبالتالي وصلت المواجهة مع التيار الرئيس في المجتمع، والذي كانت الجماعتان تعتبرانه في السابق كافراً، إلى نهايتها مع التخلّي عن التكفير والنهج اللاعنفية تجاه الحسبة. كما أن وجهات النظر الخاصة بنهج المراجعة في شأن معاملة غير المسلمين في مصر، غيرت أيضاً الديناميكيات الاجتماعية بالنسبة إلى الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد. وقد أعربت الجماعة الإسلامية مرّات عدة، على مدى السنوات القليلة الماضية، عن احترامها لحياة المسيحيين واليهود ومصالحهم الأساسية، وعن عزمها على

عدم إلحاق الأذى بهم طالما أنهم اختاروا على نحو متبادل العيش في سلام مع المسلمين.<sup>(32)</sup> وفي وثائق المراجعة الخاصة بالجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، ثمة عدد من المقاطع التي تشرح بالتفصيل وجوب ضمان سلامة المسيحيين واليهود، على الرغم من أن مصطلح أهل الذمة، الذي ينص على حقوقهم وواجباتهم في البلدان الإسلامية، لا ينطبق إلا على الدول التي تحكمها الشريعة.<sup>(33)</sup> وقد تمثل التأثير النهائي لذلك في التخفيف، وإن قليلاً، من التوتر الذي أحدثته الجهاديون في النسيج الاجتماعي في مصر، من خلال العنف الموجه ضد المسلمين وغير المسلمين، وتدشين سير الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد على الدرب الطويل نحو المصالحة مع المجتمع.

## الدولة

بيد أن المراجعات الجهادية لم تكن ببساطة مجرد إعلان عن الممارسات التي ستمتّع عنها الجماعات الجهادية في المستقبل، إذ وضعت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، وإن بدرجة محدودة جداً، أفكاراً ووجهات نظر جديدة ومفصلة في شأن الدولة والسياسة. فقد دفعت سنوات من مواجهات دامية لامعنى لها مع النظام المصري بالجهاديين إلى إعادة النظر في قيمة صراهم وأسسهم الدينية، وهو صراع ثبت، عبر مراجعة لأحداث الماضي، أنه لم يكن صحيحاً. وفي محاولة منهما لتصحيح فهمهما للدولة، منعت الجماعة الإسلامية وشرائع من جماعة الجهاد التمرد العنيف ضد الحاكم، بغض النظر عما إذا كان يحكم وفقاً لتعاليم الإسلام أم لا. والأهم من ذلك أن الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد تعترفان، في وثائق المراجعة، بشكل غير مباشر، بشرعية الدولة من خلال التنازل لها عن الحكم، لابل هما تعترفان بها كمؤسسة مجهزة بشكل جيد للدفاع عن الإسلام، وتطبيق الشريعة حيث توجد الإرادة السياسية، وحماية مصالح المسلمين وغير المسلمين.

من جهتها، أعادت الجماعة الإسلامية، على وجه الخصوص، النظر في نظرتها المتصلبة إلى الدولة المصرية باعتبارها كياناً يحكمه نظام كافر، الأمر الذي برّر (وفقاً لتفكير الجماعة)، وحتى استلزم استخدام العنف ضد الدولة باعتبارها عدواً للإسلام في الثمانينيات والتسعينيات. وفي وثائق المراجعة، تدعي الجماعة الإسلامية أن الظروف المخففة المشتركة تجيز التسامح مع النظام الذي لا يطبق الشريعة على أكمل وجه، أو لا يحكم وفقاً للشريعة الإسلامية، ولا يمكن وصفه ببساطة بأنه مرتد. في الواقع، قد تكون لدى الأنظمة أسباب هامة لعدم تطبيق أحكام الشريعة في البلدان الإسلامية، مثل عدم وجود توافق في الآراء المجتمعية في شأن هذه المسألة أو وجود مخاطر لحدوث توترات بين الطوائف الدينية المختلفة. علاوة على ذلك، فإن «فشل» الأنظمة في الحكم وفقاً للشريعة الإسلامية هو، في كثير من الأحيان، دلالة على إهمال الحكام أكثر منه على كفرهم، وبالتالي لا يمكن اعتبار حكمهم انعكاساً لما في نفوسهم.<sup>(34)</sup>

وحتى في الحالة النادرة التي تتهم فيها السلطات الدينية المؤهلة حاكم بلد مسلم بأنه كافر، فإن

الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد تحظران التمرد العنيف ضده. ووفقاً للمراجعات الجهادية لمفهوم تحليل الأكلاف والمنافع المجتمعية المتكرّر، وكذلك الشروط المحددة لخوض الجهاد، والتي يجب أن ينفذها الأفراد والجماعات، فإن العنف ليس مُجازاً كوسيلة لمقاومة الحكام أو الأنظمة الكافرة. ويعترف القادة الجهاديون من دعاة المراجعة، في وثائقهم، بأنه مامن حالة حملت فيها جماعتهم السلاح ضد النظام المصري تستوفي هذه المعايير. لذلك، فإن صراع الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد ضد النظام لم يشكّل عنفاً مُكلفاً وحسب، بل غير مشروع أيضاً.<sup>(35)</sup>

يوفر نهج المراجعة الجهادية، على وجه الخصوص، وسائل سلمية لمقاومة الأنظمة التي لاتحكم وفقاً لشريعة الإسلام، في محاولة لتوفير بدائل للتمرد العنيف. فسيّد إمام الشريف، من جماعة الجهاد، يخصّص قسماً من وثيقة «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم» للتوضيح أنه حتى لو كان حاكم بلد مسلم كافراً حقاً، فإن الإسلام يحثّ المسلمين على التحلي بالصبر والامتناع عن الانقلاب العنيف ضده. إن ممارسة الدعوة والنشاط الاجتماعي اللاعنفي، أو حتى مغادرة البلاد، يمكن أن يكونا وسيلة فعالة في الصراع ضدّ الحكام الكفرة.<sup>(36)</sup> فوفقاً لما يقوله الشريف، على المسلمين أن يختاروا من هذه الأساليب بحذاق تبعاً للظروف على الأرض، ولقدراتهم، وضرورة الحدّ من الأضرار التي لحقت بالمجتمع بأسره.<sup>(37)</sup>

إن قبول الجماعة الإسلامية وشرائع من تنظيم الجهاد الفعلي للحكام والأنظمة التي لاتحكم وفقاً لشريعة الإسلام، وتأييد الحلول السلمية لهذه الأوضاع، يشير إلى تبلور موقف سلمي ملحوظ تجاه الدولة.<sup>(38)</sup> فنهج المراجعة الجهادية في جوهره يقبل إمكانية انحراف الحكام عن الإسلام لفترات طويلة من الزمن، من دون إجازة المقاومة العنيفة ضدهم.

وفي آرائهما المنقّحة في شأن الدولة، تتجاوز الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد مجرد حظر العنف ضدّ الحكام والأنظمة. فهما تقبلان الإطار القانوني والدستوري للدولة والحكم بوصفه ملزماً، وتتنازلان لها عن الحكم في القضايا السياسية الرئيسية مثل تطبيق الشريعة وعقوبة الإعدام، والمعاملة المتعقّلة لغير المسلمين، وإدارة المسائل الأمنية المحلية والخارجية، وإعلان الحرب وتوقيع السلام والمعاهدات، والسماح للسياح غير المسلمين بزيارة الدول الإسلامية.<sup>(39)</sup> ولأن هذه القضايا كلّها تقع في نطاق سيادة الدولة، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل الجماعات الجهادية أو الأفراد الجهاديين، ليس لها مبرر في محاولة التفوّق عليها من خلال وسائل عنيفة أو قسرية.<sup>(40)</sup> وفي وثيقة «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»، يمدّ الشريف التزام المسلمين في مواجهة الدولة إلى الجاليات الإسلامية التي تعيش في المجتمعات ذات الغالبية من غير المسلمين، ويناشدها بأن تطيع السلطات الحكومية المختصّة.<sup>(41)</sup>

تمثّل آراء الجهاديين المنقّحة ككلّ عن الدولة تحوّلاً جذرياً بعيداً عن وجهات نظرهم التي أنكرت حق الدولة في الوجود، وحاولت أن تضطلع بدورها في المجتمع من خلال وسائل عنيفة بموجب الإطار

المنطقي لإعلان التكفير وأداء الحسبة؛ كما سعت، في نهاية المطاف، إلى الاستيلاء على مؤسّساتها وإصلاحها على غرار دولة إسلامية مثالية. وفي وثائق المراجعة، وبدلاً من مقاضاة الدولة بموجب نظام العدالة الخاص بهم أو أخذ الأمور بأيديهم، عدّل الجهاديون المصريون أهدافهم لتصبح: (1) الامتثال إلى الدولة، (2) المساعدة اللاعنفية لمؤسّسات الدولة والحكام والنظم التي ستحكم وفقاً لشريعة الإسلام، (3) معارضة القوانين والسياسات أو القرارات التي تتضارب مع الإسلام بصورة غير عنيفة. (42)

كذلك اعترفت الجماعة الإسلامية، في وثائق المراجعة، بأن التقوى ومعرفة الإسلام لا تؤهّلان القادة الدينيين لأن يكونوا رؤساء دولة. بدلاً من ذلك، أوكل الحكم، بشكل صحيح، إلى حكام زمنيين قد يمتلكون «قدرة خاصة» على الحكم، وإن كانوا لا يتمتعون بالمؤهلات الدينية. لابل إن ناجح إبراهيم، الزعيم السابق للجماعة الإسلامية، يعترف في تصريح لافيت بأن الحركة الجهادية المصرية، إضافة إلى الحركة الجهادية العالمية، «مرّت بفترات طويلة لم تكن فيها مؤهلة للحكم»، كما يدلّ على ذلك فشل نظام طالبان في توفير حكم رشيد في أفغانستان، والتجارب السلبية للمحاكم الإسلامية في الصومال، والجمبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، والأهم من ذلك، اغتيال الجهاديين المصريين للرئيس أنور السادات في العام 1981». (44)

وأخيراً، تعترف وثائق المراجعة الجهادية بالدولة، لا بصفتها مؤسسة شرعية تبرّر الخضوع وحسب، بل أيضاً بوصفها مؤسسة صالحة للدفاع عن الإسلام وخدمة المصالح الأساسية للمسلمين. وحيث تتوافر الإرادة السياسية، يمكن للدولة أن تطبّق الشريعة وتقيم الحسبة، وبذلك تكمل أهداف الجهاديين وحتى تقيدها. وفي كتابات مختارة، عبّرت أصوات تؤيّد المراجعة في الجماعة الإسلامية حتى عن شيء أقرب إلى الاعتماد على الدولة المصرية في الدفاع عن المسلمين في مصر والخارج. ويقول دعاة نهج المراجعة، مثل ناجح إبراهيم، أن السبب في وقف الجماعة الإسلامية أعمال العنف ضدّ النظام، يعود جزئياً إلى أن «مصر هي الدولة الأكثر أهلية لصدّ أيّ عدوان ضدّ المسلمين والأمة العربية»، فهي هزمت تاريخياً الكثير من الغزاة (45). لقد صرف ارتكاب أعمال عنف ضدّ النظام في الماضي الدولة المصرية عن واجبها في مواجهة التهديدات الخارجية، ما أضعف الأمة ونال من مصالح المسلمين الأساسية. (46)

## السياسات

بالنسبة إلى الكثير من الجماعات الإسلامية - وهي الأكثر بروزاً في حالة الجهاديين المصريين وجماعة الإخوان المسلمين - فإن المقياس الرئيس للاعتدال هو ما إذا كانت المشاركة السياسية السلمية مقبولة داخلياً، ما يشير إلى ما إذا كانت الجماعة تعتنق حقاً أفكار التعددية والتنافس السلمي في المجتمع. لا يزال على جماعة الجهاد، وهي مجموعة مشتتة ولها الكثير من العناصر خارج مصر

الذين لا يزالون يضغطون من أجل العنف، أن تطرح خريطة طريق من أجل نهج سلمي نحو السياسة. لكن الجماعة الإسلامية تحرّكت، من دون شك، في اتجاه تقبّل المشاركة السياسية وقبول حقّ القوى السياسية الأخرى في الوجود. وفي بيانات مختلفة، عبّرت الجماعة عن اهتمامها بخوض الانتخابات في نهاية المطاف، والمشاركة في الحياة السياسية البرلمانية، واعترفت بالتعددية في الطيف الإسلامي والمجال السياسي المصري الأوسع، وأظهرت تقديرها للعناصر الأخرى من الحوكمة الديمقراطية.

وفي تغيير واضح لشجبها السابق لجماعة الإخوان المسلمين الناشطة سياسياً، تؤيد الجماعة الإسلامية المشاركة السياسية في وثائق المراجعة باعتبارها وسيلة مقبولة وسلمية لتحقيق الأهداف الإسلامية الرئيسية، مثل التطبيق الكامل لأحكام الشريعة وأسلمة المجتمع من خلال اعتماد أعلى المعايير الأخلاقية. كما ينظر القادة من دعاة نهج المراجعة في الجماعة إلى المشاركة السياسية على أنها فرصة لبدء الاندماج في الساحة السياسية في مصر كجماعة مُرخص لها قانونياً وغير عنيفة تهدف إلى تعزيز الإسلام، وحماية المصالح الأساسية للمسلمين، وإصلاح المجتمع تدريجياً.<sup>(47)</sup> ومع ذلك، لا تُطرح المشاركة السياسية كهدف نهائي، بل كواحدة من وسائل عديدة غير عنيفة لإحداث تغيير إيجابي. فإذا ما ثبت أن مشاركة الجهاديين اللاعنفيين في البرلمانات والهيئات التشريعية الأخرى غير فعّالة في نشر الإسلام وإصلاح المجتمع، فإن وجودها لا يعود ضرورياً.<sup>(48)</sup>

بيد أن إمكانية مشاركة قادة الجماعة الإسلامية أو أعضائها في الحياة السياسية المصرية ضئيلة إن لم يكن معدومة في الوقت الراهن على الأقل. وعلى الرغم من أن النظام المصري حيّد المراجعات الجهادية ونبد العنف، إلا أنه تعامل مع مسألة انبعاث الجماعات من حالة الاستبعاد السياسي والاجتماعي على أنها مسألة أمنية، ورفض بشكل فعلي إدماجهم في الحياة السياسية وعرقل محاولاتهم لممارسة النشاط الدعوي أو الأنشطة الاجتماعية اللاعنافية، من خلال فرض قيود قانونية وقيود الواقع عليها. وقد اعترف قادة نهج المراجعة في الجماعة الإسلامية أنه من مصلحة الجماعة الإستراتيجية البقاء بعيداً عن السياسة حتى تتمكن من إعادة تأسيس «علاقة ثقة» مع الدولة. وفي مقابلة أجريت معه مؤخراً، جادل ناجح إبراهيم بأن الصعوبات المحيطة بعملية الدمج السياسي للجماعة دفعتها إلى تأجيل محاولاتها في هذا الصدد، والتركيز بدلاً من ذلك على النقاط التي يمكن دخول المجتمع من خلالها، مثل الدعوة وتوفير الخدمات الاجتماعية.<sup>(49)</sup>

وتتجلّى نظرة الجماعة الإسلامية المتغيرة إلى السياسة أيضاً في قبول التعددية من خلال الاعتراف بوجود عناصر فاعلة سبق أن حاولت نزع الشرعية عنها، ومهاجمتها، أو إرغامها على الخروج من الحياة السياسية. وقبل أن تقوم بعملية المراجعة، تبنت الجماعة نظرة عنيفة وإقصائية إلى السياسة، ورفضت الاعتراف بحقّ معظم القوى السياسية بأن تكون نشطة سياسياً، وأن تضع برامج سياسية، أو تنشر أفكارها في المجتمع. وفي واقع الأمر، كانت الجماعة تستند في موقفها إلى إنكار تام لأي تعددية في المجتمع والسياسة خارج نطاق التفسير الضيق للإسلام.<sup>(50)</sup> وبالنسبة إلى القوى العلمانية، فقد أعلنت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد تكفير الليبراليين واليساريين

المصريين، مُتَّهَمَةً إِيَّاهم بأنهم غير مسلمين.<sup>(51)</sup> وعلى الرغم من أن الجماعة في مرحلة ما بعد المراجعة لاتزال تدين الإيديولوجيات العلمانية، إلا أنها باتت تعترف بوجود هذه القوى كجزء دائم من المجتمع والسياسة المصريين، مايشكل خطوةً صغيرةً نحو قبول التنوع والتعددية بحكم الأمر الواقع.<sup>(52)</sup>

باتت الجماعة الإسلامية، في إطار الطيف الإسلامي المصري، الذي شهد في الماضي عداءً بين الإيديولوجية الإصلاحية التي طرحتها جماعة الإخوان المسلمين وبين التطرف الجهادي، تتبنى التعددية تبنياً كاملاً. وقد نُقِّحت الجماعة فهمها للإسلام ليشمل مجموعةً متنوعةً من التفسيرات الدينية والاجتماعية والسياسية، وهي تعترف الآن بوجود جماعة الإخوان المسلمين، وبأهميتها التاريخية كجماعة خدمت قضية الإسلام بشكل جيد.<sup>(53)</sup> وتقرّر الجماعة، في وثائق المراجعة، أن إيديولوجية جماعة الإخوان الإصلاحية تمثل عنصراً هاماً من عناصر الطيف الإسلامي، حتى أنها تعبّر بشكل غير مباشر عن الحاجة إلى حماية حقّ جماعة الإخوان المسلمين في المشاركة السلمية في المجتمع والسياسة.<sup>(54)</sup>

وتعترف الأصوات المؤيدة للمراجعة في الجماعة بأن المواجهة العنيفة مع النظام المصري قد مكّنت هذا الأخير من قمع الجماعات الإسلامية غير العنيفة واحتوائها، وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين.<sup>(55)</sup> فلم تُعدّ الجماعة تنوي انتهاج سياسات من شأنها جلب العقاب على جماعات أخرى، لأنها ترى الآن أن تنوع الطيف الإسلامي وديناميكيته، ناهيك عن شرائحه التي تميل إلى المشاركة، مطابقة لمصالح المسلمين.<sup>(56)</sup>

هذه الأفكار تُمثل افتراقاً هاماً عن اتهامات الجهاديين السابقة بأن جماعة الإخوان المسلمين تحوّلت إلى حركة معارضة مدجّنة، وأضعفت التعاليم الحقيقية للإسلام من أجل التكيّف مع السياسة الحزبية ومصالح النظام. وعلى الرغم من أن الجماعة تواصل التنديد بالإيديولوجيات والقوى العلمانية، فقد أصبح لديها الآن فهم أوسع بكثير لما يشكل تفسيراً مقبولاً للإسلام، وكيفية ترقية قضيتها في المجتمع والسياسة.<sup>(57)</sup>

لقد أدّى قبول الجماعة الإيديولوجي واللفظي بالمشاركة والتعددية المحدودة إلى تزايد الانفتاح تجاه عناصر إضافية من الحوكمة الديمقراطية. ففي التصريحات والمقابلات الصحافية، عبّر الجهاديون من دعاة نهج المراجعة علناً عن قبولهم الانتقال السلمي للسلطة من خلال «الأطر القانونية المشروعة وآليات المشاركة السياسية الفعّالة»، ودور المجتمع المدني في المساهمة في عمليات صنع القرار في المجتمع.<sup>(58)</sup> وقد أعرب ناجح إبراهيم عن أسفه، نيابةً عن الجماعة، لأن المواجهة العنيفة التي خاضتها الجماعة مع النظام أعاققت تعزيز الإصلاح الديمقراطي في مصر، مايشير إلى أن رؤية الجماعة المنقّحة للسياسة المصرية هي رؤية ديمقراطية.<sup>(59)</sup> هذا النوع من التصريحات يختلف اختلافاً جذرياً عما كان عليه الخطاب السياسي قبل المراجعات، وهو خطاب أكدّ رغبة الجماعة



في إقامة دولة إسلامية، ورفض كل النماذج الأخرى، وندد بالمشاركة السياسية بوصفها خضوعاً للنظام. وتمثل أفكار الجماعات الجهادية وآراؤهم المنقحة حول السياسة تحولاً ديمقراطياً جزئياً، كما أن مواقفهم تواصل التطور مقتربة أكثر من مواقف جماعة الإخوان المسلمين.

## تفسير أوجه التباين بين مراجعات

### الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد

تخلت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد عن العنف كوسيلة لتغيير المجتمع والسياسة، ونقحتا آراءهما السابقة المتطرفة عن المجتمع والدولة. ومع ذلك، ثمة تباين صارخ بين وثائق المراجعة الخاصة بالجماعتين؛ إذ يدين الشريف، في وثيقة «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»، العنف، لكنه يفضل عموماً، خلافاً لما ورد في المجموعة الشاملة للجماعة، في تقديم رؤية لاعنفية بناءً للدولة والمجتمع أو السياسة. فمناقشات المشاركة السياسية والتعددية وغيرها من عناصر الديمقراطية غير موجودة، كما أن العديد من آراء جماعة الجهاد التي تمت مراجعتها، والتي تتناول المجتمع والدولة، تفتقر إلى تعقيد مراجعات نظيرتها، الجماعة الإسلامية.

ثمة عاملان رئيسان يساهمان في تفسير هذا التباين. أولاً، مراجعات تنظيم الجهاد تمثل تطوراً جديداً نسبياً، إذ تم تداول مطبوعاتها للمرة الأولى في العام 2007. ولم يكن لدى الجماعة متسع من الوقت لتطوير أفكارها بما يتجاوز التخلي عن العنف أو الدخول فعلاً في المجال العام.<sup>(60)</sup> وقد أفرجت الجماعة الإسلامية، من جهة أخرى، عن وثائق المراجعة الأولية منذ عشر سنوات تقريباً، واستحوذت على اهتمام واسع من الجمهور المصري؛ واستمرت أفكار المراجعة الخاصة بها في التطور. والمقارنة المفيدة بين نهج المراجعة الخاص بالجماعة الإسلامية وبين نهج جماعة الجهاد لا يمكن أن تتم ما لم تتح الفرصة للأخيرة لمواصلة مسار الإصلاح والاعتدال.

ثانياً، على عكس الجماعة الإسلامية، أصبحت الجهاد جماعةً مُشتتةً إلى حد كبير، وغير قادرة على التحدث بصوت متماسك، وهي تفتقر إلى التضامن الداخلي لإنتاج مجموعة شاملة من وثائق المراجعة. وبعيداً عن تقديم مبادرة موحدة من أجل نبد العنف وإنهاء التطرف، فإن نشر وثيقة «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم» أثارت نقاشات عامةً لاذعةً داخل جماعة الجهاد، بما في ذلك دحض أيمن الظواهري، أحد كبار قادة تنظيم القاعدة، لوثيقة الشريف؛ وهو دحض جرى تداوله على نطاق واسع. والحال أن جماعة الجهاد تُعاني انقساماً عميقاً بين عناصرها المحلية المتبقية في مصر وبين فروعها العالمية التي إما انضمت إلى تنظيم القاعدة وإما تفككت تنظيمياً عن طريق المنفى في أوروبا. والتوفيق بين هذه الفروع وتوحيد كلمتها خلف قضية غريبة على جوهر الجماعة، يُعتبران حالياً مهمةً مستعصيةً بالنسبة إلى شرائح جماعة الجهاد التي تدعو إلى المراجعة.<sup>(61)</sup>

## تأثيرات نهج المراجعة

على الرغم من أهمية تنقيح إيديولوجية الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، فقد كانت التأثيرات على الأرض محدودة نوعاً ما. فمع أن الجماعة الإسلامية أصبحت أكثر قرباً من جماعة الإخوان المسلمين اللاعنافية في آرائها وأنشطتها، إلا أنها مُنعت بشكل حاسم من إعادة الاندماج في المجالين السياسي والاجتماعي في مصر. ومع ذلك، فإن مراجعات الجماعة الإسلامية أضافت عنصراً آخر من الاعتدال الديني والإيديولوجي إلى الطيف الإسلامي في مصر، مساهمةً بذلك في تحوّل الطيف ككلّ نحو المشاركة السلمية في المجتمع والسياسة.

من الصعب التكهّن بالتغيير الذي ستخضع إليه جماعة الجهاد، إن وُجد. فالتأثير الحالي لوثيقة المراجعة، التي وضعها سيد إمام الشريف، في مثل هذه الجماعة المعولة والمنقسمة هو موضع تنازع، وذلك بغض النظر عن حقيقة أنه كان سابقاً واحداً من منظري الجماعة الأكثر نفوذاً، وكتب الوثائق الراديكالية التي بلورت تطرّف جماعة الجهاد على مدى عقود. فإذا مانحينا سيد إمام الشريف جانباً، فثمة دلائل عدة على أن الجماعات الجهادية، مثل جماعة الجهاد، قد خضعت مؤخراً إلى تحولات إيديولوجية وبنوية، وأخرى خاصة بالأجيال تعمل على تخفيف الآثار المترتبة على الأفكار الجديدة. على الصعيد الإيديولوجي، لم تُعد الجماعات تبرّر أعمالها بإصرارٍ وفقاً إلى منطلق ديني (أو وفقاً إلى دعاة المراجعة أو سوء تفسير التعاليم الدينية). وفي حين أنّ التلقين الإيديولوجي، الذي استخدمه الجهاديون، كان في ماضى صارماً وملتقناً، يشبّع المجنّدين بأهمية الأهداف النهائية وتبرير تحقيق هذه الأهداف بأيّ وسيلة ممكنة، فإنه لاوجود لمثل هذا التدريب في الحركة العالمية اليوم.<sup>(62)</sup> أما على الصعيد البنوي، ولأن جماعة الجهاد، مثل الجماعات الجهادية الأخرى، تنظيماً مشتتة من دون قيادة مركزية، فلا يمكن نشر الأفكار المؤثرة من القمة إلى القاعدة. ومن ناحية قضية الأجيال، يختلف صغار الجهاديين، الذين يشكّلون الجزء الأكبر من عضوية جماعة الجهاد، اختلافاً جذرياً عن أسلافهم بأهدافهم ورؤيتهم للعالم. فأعضاء الجماعة هم الآن شبابٌ محبّطون عموماً، وغالباً مايشعرون بالملل ويسعون إلى قطف ثمار فورية من خلال الانضمام إلى الحركة الجهادية.<sup>(63)</sup> وفي مثل هذا السياق، من المرجّح أن تبدو أفكار المراجعة وآراؤها وقد عفا عليها الزمن نوعاً ما.

## ملاحظات

- 1- تأسست جماعة الإخوان المسلمين في العام 1928، وُسِّمَ لها بالعمل بشكل قانوني حتى الخمسينيات. في أوائل الخمسينيات، حُظرت الجماعة ومُنعت أنشطتها الدينية والاجتماعية والسياسية. وفي السبعينيات، سُمِحَ للحركة من جديد بدخول مجالات النشاط الديني والاجتماعي، والعمل في المجال السياسي من خلال خوض الانتخابات التشريعية بطريقة لا تشكّل تهديداً. واستمرّ الإدراج الجزئي لجماعة الإخوان، وإن كان تقطّع في مراحل قمع النظام المتكررة.
- 2- في الانتخابات البرلمانية للعام 2000، حصلت جماعة الإخوان المسلمين على نسبة 5 في المئة من التمثيل في مجلس الشعب، وهو الغرفة الثانية في البرلمان المصري. وفي انتخابات العام 2005، حصل الإخوان على تمثيل غير مسبوق بنسبة 20 في المئة.
- 3- حسام تمام، «مراجعات الجماعة» و«الجهاد» .. انقلاب وهمي»، إسلام أونلاين، 7 حزيران/يونيو 2007، [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1181062491718\(2-1\)](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1181062491718(2-1)) ص (1-2)
- 4- للمزيد عن إطار تحوّل الجماعة الإسلامية، أنظر، مصطفى كامل السيد، «الوجه الآخر للحركة الإسلامية»، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، دراسة كارنغي رقم 33، كانون الثاني/يناير 2003. Mustapha Kamel al Sayyid. «The Other Face of the Islamist Movement», Carnegie Endowment for International Peace. Carnegie Paper no. 33. January 2003 <http://www.carnegieendowment.org/pdf/files/wp33.pdf>
- 5- سيد إمام الشريف، «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»، إسلام أونلاين، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout&cid=1195032383037](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout&cid=1195032383037)
- 6- كمال حبيب، «مراجعات الجهاد» .. جدل الحاضر وسؤال المستقبل»، إسلام أونلاين، 3 كانون الأول/ديسمبر 2007، [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout&cid=1195032878467](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout&cid=1195032878467)
- 7- المصدر السابق.
- 8- المصدر السابق، ص 3.
- 9- أسامة إبراهيم حافظ، وعاصم عبد المجيد محمد، «مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية ونظرة شرعية»، خلاصة النص الكامل متوفرة على العنوان التالي: [http://www.murajaat.com/katob\\_w\\_mohathart.php](http://www.murajaat.com/katob_w_mohathart.php) ص 2
- 10- علي محمد علي الشريف، وأسامة إبراهيم حافظ، «النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين»، متوفر على العنوان التالي: [http://www.murajaat.com/katob\\_w\\_mohathart.php1](http://www.murajaat.com/katob_w_mohathart.php1) ص 1
- 11- حمدي عبد العزيز، «الجماعة الإسلامية .. عشرة أعوام على المراجعات: المراجعات .. الخلفيات والدوافع»، إسلام أونلاين، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2007، [http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1193049189085&pagename=Islamyoun/IYALayout](http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1193049189085&pagename=Islamyoun/IYALayout)

12- سيد إمام الشريف، «دوافع الوثيقة والتعريف بالإسلام»، إسلام أونلاين، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032370457&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032370457&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)

ص 4-5، من «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»

13- أسامة إبراهيم حافظ، وعاصم عبد المجيد محمد، «مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية ونظرة شرعية»، ص 5.

14- المصدر السابق، ص 5.

15- ناجح إبراهيم عبدالله، وعلي محمد علي الشريف، «حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين»، متوفر على العنوان التالي:

[http://www.murajaat.com/katob\\_w\\_mohathart.php](http://www.murajaat.com/katob_w_mohathart.php) ص 2

16- المصدر السابق، ص 6-7.

17- المصدر السابق، ص 2-5.

18- الجماعة الإسلامية، «تفجيرات الرياض: الأحكام والآثار»، متوفر على العنوان التالي:

[http://www.murajaat.com/katob\\_w\\_mohathart.php](http://www.murajaat.com/katob_w_mohathart.php) ص 12

19- ناجح إبراهيم عبدالله، وعلي محمد علي الشريف، «حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين»، ص 8-9.

20- أسامة إبراهيم حافظ، وعبد المجيد محمد، «مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية ونظرة شرعية»، ص 1-4.

21- المصدر السابق، ص 1-4.

22- المصدر السابق، ص 3، الجماعة الإسلامية، «تفجيرات الرياض: الأحكام والآثار»، ص 2.

23- سيد إمام الشريف، «شرط الإذن والتكافؤ»، إسلام أونلاين، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2007،

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032457284&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032457284&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)

ص 1-2، من «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»

24- سيد إمام الشريف، «شرط القدرة وفتاوى الاستحلال»، إسلام أونلاين، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2007،

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032446071&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032446071&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)

«ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»

25- المصدر السابق، ص 5.

26- حمدي عبد الرحمن عبد العظيم، وناجح إبراهيم عبدالله، وعلي محمد علي الشريف، «تسليط الضوء على مواقع في الجهاد من أخطاء»، متوفر على العنوان التالي:

[http://www.murajaat.com/katob\\_w\\_mohathart.php](http://www.murajaat.com/katob_w_mohathart.php) ص 11

27- ناجح إبراهيم عبدالله، وعلي محمد علي الشريف، «حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين»، ص 10، سيد إمام

عبدالله الشريف، «الأهلية الشرعية وولاية الأسير»، إسلام أونلاين، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2007،

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032406298&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032406298&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)

ص 1-4 من «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»

سيد إمام الشريف، «موانع قتل السائحين»، إسلام أونلاين، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007،

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032457767&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032457767&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)

ص 3-4 من «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»

ناجح إبراهيم عبدالله، وعلي محمد علي الشريف، «حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين»، ص 12.

- 28- أسامة إبراهيم حافظ، وعاصم عبد المجيد محمد، «مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية ونظرة شرعية»، ص 10، سيد إمام الشريف، «ضوابط التكفير»، إسلام أونلاين، 27 تشرين الثاني/نوفمبر، 2007،  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032611220&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032611220&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)
- ص 3-5 من «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»
- 29- علي محمد علي الشريف، وأسامة إبراهيم حافظ، «النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين»، ص 15-17.
- 30- المصدر السابق، ص 14.
- 31- المصدر السابق، ص 12-14.
- 32- أسامة إبراهيم حافظ، وعبد المجيد محمد، «مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية ونظرة شرعية»، ص 10-11.
- 33- سيد إمام الشريف، «معاملة أهل الكتاب»، إسلام أونلاين، 28 تشرين الثاني/نوفمبر، 2007،  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032652081&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032652081&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)
- ص 3-4 من «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»
- 34- طاقم «ليفينغ شريعة»، ترجمة، «الجماعة الإسلامية تتخلى عن العنف»، إسلام أونلاين، 9 تموز/يوليو، 2007، متوفر على العنوان التالي:  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article\\_C&cid=1183484069565&pagename=Zone-English-Living\\_Shariah%2FLSELayoutLiving\\_Shari'ah\\_Staff\\_trans..](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article_C&cid=1183484069565&pagename=Zone-English-Living_Shariah%2FLSELayoutLiving_Shari'ah_Staff_trans..)  
 «Islamic Group Abandons Violence». Islam Online. July 9.2007.
- 35- أسامة إبراهيم حافظ، وعبد المجيد محمد، «مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية ونظرة شرعية»، ص 4.
- 36- سيد إمام الشريف، «حكم الخروج على الحاكم»، إسلام أونلاين، 22 تشرين الثاني/نوفمبر، 2007،  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032457511&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032457511&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)
- ص 1-2 من «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»
- 37- المصدر السابق، ص 1-2.
- 38- عمرو الشويكي، «مراجعات الجهاد والسياسة»، جريدة الغد، 15 كانون الأول/ديسمبر، 2007،  
<http://www.alghad.com/?news=219638>
- 39- طاقم «ليفينغ شريعة»، ترجمة، «الجماعة الإسلامية تتخلى عن العنف»  
 «Living Shari'ah Staff. trans.». Islamic Group Abandons Violence
- سيد إمام الشريف، «موانع قتل السائحين»، ص 2.
- حمدي عبد العزيز، «الجماعة الإسلامية .. عشرة أعوام على المراجعات: مواقف ورؤى الجماعة قبل المراجعات وبعدها»، ص 2.
- 40- حمدي عبد العزيز، «الجماعة الإسلامية .. عشرة أعوام على المراجعات: مواقف ورؤى الجماعة قبل المراجعات وبعدها»، ص 2.
- 41- سيد إمام الشريف، «الغدر بالأجانب في بلادهم»، إسلام أونلاين، 25 تشرين الثاني/نوفمبر، 2007،  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032458107&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032458107&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)
- ص 3-4 من «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»
- 42- سيد إمام الشريف، «حكم قتل المدنيين»، إسلام أونلاين، 26 تشرين الثاني/نوفمبر، 2007،  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1195032458507&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1195032458507&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout)

pagename-Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout

ص 4-5 من «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم»؛ حمدي عبد العزيز، «الجماعة الإسلامية .. عشرة أعوام على المراجعات: مواقف ورؤى الجماعة قبل المراجعات وبعدها»، ص 2.

43- طاقم «ليفينغ شريعة»، ترجمة، «الجماعة الإسلامية تتخلى عن العنف».

Living Shari'ah Staff. trans., «Islamic Group Abandons Violence.»

44- طاقم «ليفينغ شريعة»، ترجمة، «الجماعة الإسلامية تتخلى عن العنف».

Living Shari'ah Staff. trans., «Islamic Group Abandons Violence.»

45- المصدر السابق، ناجح إبراهيم عبدالله، «دعوة للتصالح مع المجتمع»، الجماعة الإسلامية،

[http://www.egyig.com/Public/articles/books\\_studies/611895817/.shtml](http://www.egyig.com/Public/articles/books_studies/611895817/.shtml)

46- أسامة إبراهيم حافظ، وعاصم عبد المجيد محمد، «مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية ونظرة شرعية»، طاقم «ليفينغ شريعة»، ترجمة، «الجماعة الإسلامية تتخلى عن العنف».

Living Shari'ah Staff. trans., «Islamic Group Abandons Violence.»

47- إساءة فهم الآراء وتصحيحها (1)، الجماعة الإسلامية.

«Misunderstanding opinions and correcting them (1)», al-Jama'a al-Islamiya.

[shtml.42816051/http://egyig.com/Public/enarticles/behaviours/6](http://egyig.com/Public/enarticles/behaviours/6shtml.42816051)

48- المصدر السابق.

49- محمد نصر، «حوار الدكتور ناجح إبراهيم مع «القدس العربي»، الجماعة الإسلامية، أيار / مايو 2006.

<http://www.egyig.com/muntada/showthread.php?p=4869>

50- حمدي عبد العزيز، «الجماعة الإسلامية .. عشرة أعوام على المراجعات: مواقف ورؤى الجماعة قبل المراجعات وبعدها»، ص 3.

51- المصدر السابق، ص 4.

52- المصدر السابق، ص 4-5.

53- «فهمنا للتعددية السياسية في الإسلام»، الجماعة الإسلامية.

«Our Understanding of the Political Plurality in Islam», al-Jama'a al-Islamiya.

[shtml.46257576/http://www.egyig.com/public/enarticles/who/6](http://www.egyig.com/public/enarticles/who/6shtml.46257576)

حمدي عبد العزيز، «الجماعة الإسلامية .. عشرة أعوام على المراجعات: مواقف ورؤى الجماعة قبل المراجعات وبعدها»، ص 5.

54- حمدي عبد العزيز، «الجماعة الإسلامية .. عشرة أعوام على المراجعات: مواقف ورؤى الجماعة قبل المراجعات وبعدها»، ص 5.

55- المصدر السابق ص 3.

56- المصدر السابق ص 3.

57- «ما هي مبررات وجود الجماعة الإسلامية بعد أن أسقطت خيار العنف واستخدام القوة؟»، الجماعة الإسلامية، <http://www.egyig.com/public/articles/mobadra/645265701/.shtml>

«أكثرتم من الحديث عن المصلحة واعتبار المصالح والمفاسد، فهل نفهم من ذلك أنكم تقدمون المصلحة على النص؟»، الجماعة الإسلامية،

<http://www.egyig.com/public/articles/mobadra/645353896/.shtml>

«موقع الجماعة الإسلامية وقبول الآخر»، الجماعة الإسلامية، 3 تموز/يوليو 2008،

<http://www.egyig.com/public/articles/announce/615073222/.shtml>

58- «فهمنا للتعددية السياسية في الإسلام»، الجماعة الإسلامية.

«Our Understanding of the Political Plurality in Islam», al-Jama'a al-Islamiya.

59- حمدي عبد العزيز، «الجماعة الإسلامية .. عشرة أعوام على المراجعات .. الخلفيات والدوافع»، ص 2-3.

60- كمال حبيب، «الجماعة الإسلامية والجهاد .. حصاد المراجعات»، إسلام أونلاين، 30 آب / أغسطس 2007،  
<http://www.islamonline.net/livefatwa/arabic/Browse.asp?hGuestID=h7GQ1T>

61- كمال حبيب، «مراجعات الجهاد .. جدل الحاضر وسؤال المستقبل»، ص 3-4.

62- عمرو الشوبكي، «الجهاد القديم، الجهاد الجديد» الأهرام الأسبوعي، العدد 886، 28 شباط/فبراير - 5 آذار /  
مارس 2008.

Amr Elshoubaki. «Old jihad, new jihad», al-Ahram Weekly, No. 886, February 28-  
March 5, 2008.

<http://weekly.ahram.org.eg/2008886//op1.htm>

63- المصدر السابق.

## مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث مقره بيروت في لبنان. أسسته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويُعنى المركز بالتحديات التي تواجه التنمية السياسية والاقتصادية والإصلاح في الشرق الأوسط العربي، ويهدف إلى تسليط الضوء على عملية التغيير السياسي في المنطقة وتعميق فهم القضايا المعقدة التي تؤثر عليه. يضمّ المركز كوكبة من كبار الباحثين في المنطقة، فضلاً عن أنه يتعاون مع باحثي كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين وعدد كبير من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا، لتقديم بحوث تجريبية معمقة خاصة بالسياسات المتعلقة بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه بلدان وشعوب المنطقة. ويُوفّر هذا النهج المميز لصانعي السياسات والممارسين والناشطين في كل البلدان التحليل والتوصيات المعمّقة بالمعرفة ووجهات النظر من المنطقة، وتعزيز آفاق التصديّ بفعالية للتحديات الرئيسية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)

## مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.CarnegieEndowment.org](http://www.CarnegieEndowment.org)



## أوراق كارنيغي مركز كارنيغي للشرق الأوسط

### 2010

- نبذ العنف وتبني الاعتدال: نهج المراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، عمرو حمزاوي وسارة غريبوسكي
- جماعة الإخوان المسلمين المصرية: مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مغلقة، عمرو حمزاوي وناثان ج. براون
- ماذا سيحدث بعد في اليمن؟ تنظيم القاعدة والقبايل وبناء الدولة، سارة فيليبس.

### 2009

- إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيرة، مارينا أوتاوي.
- بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمع اليمني للإصلاح، عمرو حمزاوي.
- «ترميم النوافذ المتكسرة»: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن، يزيد صايغ.
- اليمن: كيف يمكن تجنب الانهيار المطرد؟ كريستوفر بوتشيك.
- إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب وما بعده، سفين بيرنت وبسمة قضماني.
- الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية، موريل أسبورغ.
- الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2002 - 2008: تحديات قديمة وديناميات متغيرة، إبراهيم سيف.

### 2008

- الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، بول سالم.
- في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، أميمة عبد اللطيف.
- السلفية وسياسة التطرف في جزائر ما بعد الصراع، أمل بوبكير.
- حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، عمرو حمزاوي.
- الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارض وليس معارضة للسياسة الأميركية، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله.
- ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته، ناثان ج. براون وعمرو حمزاوي.

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط:

[www.CarnegieEndowment.org/pubs](http://www.CarnegieEndowment.org/pubs)